ISSN E.3006-1024, ISSN P.1817-5880 Vol. 42, Issue (Supplement 69), ,September- 2026

https:// tge.uobasrah.edu.iq

Journal the gulf economist

مجلة الاقتصادي الخليجي

The Economics of Industrial Transformation of Oil Rents and Efficiency Analysis of Building Productive A Comparative Study of Iraq, Saudi Arabia, and Norway)(Structures

اقتصاديات التحويل الصناعي للريع النفطي وتحليل كفاءة بناء الهياكل الإنتاجية (دراسة مقارنة بين العراق والمملكة العربية السعودية والنرويج)

Assistant Professor: Hussein Ali Ahmed الاستاذ المساعد: حسين علي احمد

Professor Suhad Ahmed Rasheed Abboud Al-Makkiyah الاستاذ سهاد احمد رشيد عبود المكية

College of Administration and Economics, University of Basrah كلية الادارة والاقتصاد جامعة البصرة

ORCID:Suhad.rasheed@uobasrah.edu.iq orcid=0000-0001-6662-2003 Email: hussain.ahmed@uobasrah.edu.iq

Abstract This study provides a comparative analysis of the transformation of oil rents into productive industrial structures in Iraq, Saudi Arabia, and Norway over the period 2005–2025. The research employs a comparative quantitative approach using the Industrial Rent-to-Industry Efficiency Ratio (IRTIER), the Herfindahl-Hirschman Index (HHI), Ordinary Least Squares (OLS) regression, and the Adjusted Net Savings (ANS) indicator. The findings reveal that Iraq records the lowest industrial transformation efficiency (IRTIER = 0.072), accompanied by highly concentrated exports (HHI = 0.843) and negative adjusted net savings (-8.4%), reflecting weak institutional performance. In contrast, Saudi Arabia has significantly improved its industrial transformation efficiency through the implementation of Vision 2030, while Norway achieves the highest levels of industrial efficiency and sustainability through strong institutional governance, fiscal discipline, and its sovereign wealth fund. The OLS results further indicate that oil rent dependence has a statistically significant negative effect on manufacturing growth, whereas governance quality and non-oil public investment exert strong positive effects. The study concludes that institutional quality and the integration of fiscal and industrial policies are the primary determinants of successfully transforming oil rents into sustainable industrial development.

Keywords:

Oil rents; Industrial transformation; Sustainable development; Governance; Iraq.

الملخص: يتناول هذا البحث تحليلًا مقارنًا لاقتصاديات تحويل الريع النفطي إلى قاعدة صناعية منتجة في العراق والمملكة العربية السعودية والنرويج خلال المدة (2005–2025)، بهدف تفسير اختلاف نتائج التنمية رغم تشابه المورد النفطي. اعتمد البحث على منهج تحليلي مقارن مدعوم بأدوات كمية شملت مؤشر كفاءة التحويل الصناعي للريع النفطي (IRTIER) ، ومؤشر هيرفيندال-هيرشمان (HHI) لقياس تنوع الصادرات، ونموذج الانحدار الخطي (OLS)، ومؤشر الادخار الحقيقي المعدل .(ANS) أظهرت النتائج أن العراق حقق أدنى مستوى لكفاءة تحويل الريع إلى صناعة (0.072) مع استمرار التركز الشديد في الصادرات (HHI=0.843) وادخار حقيقي معدل سالب (-8.4%)، في حين سجلت السعودية تحسنًا كبيرًا في كفاءة التحويل الصناعي بفضل سياسات رؤية 2030، بينما حققت النرويج أعلى مستويات الكفاءة والاستدامة بفضل جودة المؤسسات والصندوق السيادي والانضباط المالي. كما أثبت نموذج الانحدار وجود أثر سلبي معنوي للريع النفطي على نمو الصناعة التحويلية، مقابل أثر إيجابي قوي لجودة الحوكمة والاستثمار العام غير النفطي. ويخلص البحث إلى أن نجاح تحويل الريع النفطي إلى تنمية صناعية مستدامة يعتمد على جودة المؤسسات وتكامل السياسات المالية والصناعية أكثر من اعتماده على حجم الموارد النفطية.

الكلمات المفتاحية

الريع النفطي، التحول الصناعي، التنمية المستدامة، الحوكمة، العراق

أولاً: المقدمة

شهدت الاقتصادات النفطية تباينًا واضحًا في كيفية توظيف العائدات النفطية؛ فبعض الدول بقيت أسيرةً لمنطق التوزيع والإنفاق الاستهلاكي، في حين اتجهت دول أخرى إلى التنويع الاقتصادي وبناء القدرات الإنتاجية، بينما تبنت مجموعة ثالثة أطرًا مؤسسية لإدارة الفوائض المالية وحماية اقتصاداتها من تقلبات الأسواق العالمية. وفي حال العراق، ما يزال النفط يشكل المصدر الرئيس للإيرادات العامة والصادرات، فضلًا عن كونه أحد أهم محددات الأداء الاقتصادي، في ظل استمرار التحديات المتعلقة بالنمو والتشغيل وتطوير البنية التحتية. أما المملكة العربية السعودية، فقد تبنت من خلال رؤية 2030 مسارًا استراتيجيًا يستهدف تنويع الاقتصاد وتوسيع النشاط الصناعي وتعزيز المحتوى المحلي وجذب الاستثمارات. وفي المقابل، تمثل النرويج نموذجًا متقدمًا في إدارة العوائد النفطية من خلال الصندوق السيادي والقواعد المالية التي تفصل بين الإيرادات النفطية والإنفاق الحكومي الجاري.

مشكلة البحث: تتمثل مشكلة البحث في وجود فجوة بين وفرة العائدات النفطية والقدرة على تحويلها إلى قاعدة صناعية منتجة ومستدامة، نتيجة ضعف الحوكمة وغياب السياسة الصناعية الفاعلة وهيمنة الإنفاق الجاري على الاستثمار المنتج. ومن ثم يطرح البحث التساؤل الرئيس: **لماذا نجحت بعض الدول في توظيف الريع النفطي لبناء قاعدة إنتاجية مستدامة، في حين بقيت دول أخرى، ومنها العراق، رهينةً للاقتصاد الريعي؟**

فرضية البحث: كلما ارتفعت كفاءة المؤسسات الاقتصادية والمالية، وازدادت درجة الانضباط في إدارة العوائد النفطية، وتكاملت السياسة الصناعية مع السياسة المالية، ازدادت قدرة الدولة على تحويل العائدات النفطية إلى قاعدة صناعية منتجة، وتعززت فرص تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة.

أهداف البحث: يهدف البحث إلى:

(1) قياس كفاءة تحويل العوائد النفطية إلى قاعدة صناعية منتجة في الدول محل الدراسة.

(2) مقارنة السياسات الاقتصادية والمؤسسات وآليات تخصيص الموارد بين الدول الثلاث.

(3) تحليل أثر التحول الصناعي في مؤشرات التنمية الاقتصادية المستدامة.

(4) استخلاص دروس يمكن توظيفها في بناء نموذج تنموي عراقي أقل اعتمادًا على الريع وأكثر إنتاجيةً وتنويعًا، مستلهِمًا التجربتين السعودية والنرويجية.

الحدود الزمانية للبحث: تمتد الحدود الزمانية للدراسة التطبيقية والتحليل القياسي في هذا البحث من عام 2005 إلى عام 2025؛ وذلك لضمان تغطية دورتين اقتصاديتين كاملتين تخللتهما صدمات نفطية كبرى (2014 و2020)، ورصد الأثر التراكمي للسياسات والخطط الاستراتيجية الحديثة كـ "رؤية المملكة العربية السعودية 2030"، مما يتيح قياس مرونة الهياكل الإنتاجية وكفاءتها عبر مدى زمني كافٍ ومستقر إحصائياً.

ثانياً: الإطار النظري لاقتصاديات التحويل الصناعي للريع النفطي

1-2 مفهوم الريع النفطي وطبيعته الاقتصادية

يُعدّ مفهوم الريع نقطة الانطلاق الأساسية في تحليل العائدات النفطية، لأنه يحدد طبيعة الثروة المتولدة من الموارد الطبيعية مقارنةً بالدخول الناشئة عن النشاط الإنتاجي. وقد وضع ديفيد ريكاردو الأساس النظري لمفهوم الريع بوصفه عائداً يتحقق من ملكية مورد طبيعي أو أصل نادر دون أن يقابله جهد إنتاجي مباشر يعادل قيمته الاقتصادية (Beblawi & Luciani, 1987, p. 10). وفي الاقتصادات النفطية، يُقصد بالريع النفطي الفرق بين القيمة السوقية لإنتاج النفط ومجموع تكاليف استخراجه وإعداده للتسويق (World Bank, 2023). وانطلاقاً من هذا المفهوم، برزت **نظرية الدولة الريعية** التي تُعرّف الدولة الريعية بأنها الدولة التي تعتمد بصورة رئيسة على الإيرادات الريعية المتأتية من الخارج، ولا سيما عوائد تصدير النفط، لتمويل الإنفاق العام، الأمر الذي يضعف الاعتماد على الإيرادات الضريبية ويُرسخ نمطاً اقتصادياً يقوم على التوزيع أكثر من الإنتاج، بما ينعكس على طبيعة المؤسسات والسياسات الاقتصادية (Beblawi & Luciani, 1987, pp. 51–53). ويُعد هذا الإطار النظري أساساً لفهم التباين بين الدول النفطية في قدرتها على تحويل الريع إلى قاعدة إنتاجية مستدامة.

وتتميّز العوائد النفطية بثلاث خصائص اقتصادية رئيسة تجعلها مختلفة عن سائر أشكال الدخل: أولها كونها عوائد خارجية المصدر لا تنبع من تراكم إنتاجي داخلي (Beblawi, 1987, p. 384)؛ وثانيها التذبذب العالي المرتبط بتقلبات الأسعار العالمية

وقرارات أوبك (AlKathiri et al., 2020, p. 101686)، وثالثها الانفصال النسبي بين حجم الدخل ومستوى الكفاءة الإنتاجية، إذ قد ترتفع الإيرادات بينما تظل القطاعات التحويلية ضعيفة (Msann & Karthiayani, 2023, p. 993).

2-2 النظريات التفسيرية للعلاقة بين الريع والتنمية

يرتكز البحث على منظومة من النظريات الاقتصادية المترابطة:

(أ) نظرية الدولة الريعية (Beblawi & Luciani, 1987, pp. 51–53): تميّز الدولة التي تعتمد على الريع الخارجي مصدرًا رئيسًا للتمويل، مما يُضعف الرابط بين الضريبة والمساءلة ويُرسّخ منطق التوزيع على حساب الإنتاج.

(ب) نظرية المرض الهولندي (Corden & Neary, 1982, p. 825): تُفسّر كيف تُضعف طفرة الريع القطاع الصناعي عبر آليتين: أثر انتقال الموارد نحو القطاع النفطي، وأثر الإنفاق الذي يرفع سعر الصرف الحقيقي ويُقلّص تنافسية الصادرات.

(ج) قاعدة هارتويك (Hartwick, 1977, p. 972): تشترط استثمار كامل الريع النفطي في رأس المال المنتج لضمان الاستدامة بين الأجيال. (د) المقاربة المؤسسية (Acemoglu & Robinson, 2012, p. 112; Mehlum et al., 2006, p. 3):

تُؤكد أن جودة المؤسسات هي المتغير الحاسم في تحديد ما إذا كانت العوائد النفطية تتحول إلى رافعة تنموية أم إلى مصدر للتشوه الاقتصادي.

2-3 مفهوم كفاءة التحويل الصناعي للريع النفطي (IRTIER)

استنادًا إلى الدراسات التي تؤكد أن نجاح الاقتصادات الريعية لا يُقاس بحجم العوائد النفطية بقدر ما يُقاس بقدرتها على تحويل تلك العوائد إلى أنشطة إنتاجية ذات قيمة مضافة مستدامة (Hartwick, 1977; Mehlum et al., 2006; UNIDO, 2024)، ويكمن مفهوم كفاءة التحويل الصناعي للريع النفطي (Industrial Rent-to-Industry Efficiency Ratio: IRTIER) بوصفه إطارًا تحليليًا لقياس مدى قدرة الاقتصاد على تحويل الريع النفطي إلى قاعدة صناعية منتجة. ويُعرَّف هذا المفهوم بأنه مقدار القيمة المضافة الصناعية والقدرات الإنتاجية المستدامة التي تتولد عن كل وحدة من الريع النفطي المتاح، في ظل إطار مؤسسي وسياساتي معين. ويستند هذا المفهوم إلى أن جودة المؤسسات والسياسات الصناعية هي العامل الحاسم في تحويل

الموارد الطبيعية إلى نمو إنتاجي مستدام، وليس حجم الريع في حد ذاته (Mehlum et al., 2006, pp. 3–5). ولأغراض القياس، يقترح البحث المؤشر الآتي:

IRTIER = الريع النفطي (% GDP) ÷ القيمة المضافة الصناعية التحويلية (% GDP)

ويمثل هذا المؤشر صياغةً قياسيةً من إعداد الباحث لقياس كفاءة توظيف الريع النفطي في بناء القاعدة الصناعية، بحيث تشير القيم المرتفعة إلى ارتفاع كفاءة التحويل الصناعي، بينما تعكس القيم المنخفضة ضعف توظيف العوائد النفطية في التنمية الإنتاجية.

4-2 الدراسات السابقة والفجوة البحثية

ركزت الدراسات السابقة على تفسير العلاقة بين الريع النفطي والتنويع الاقتصادي من زوايا متعددة. فقد بينت دراسة **Matallah (2022, p. 102541)** أن الفساد وضعف الحوكمة يمثلان من أبرز العوامل المعيقة لجهود التنويع الاقتصادي في دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، مؤكدةً وجود علاقة إيجابية بين تحسن مؤشرات الحوكمة وتعزيز التنويع الاقتصادي. كما أوضحت دراسة **Msann and Karthiayani (2023, pp. 992–1008)** أن تعثر الاقتصادات النفطية لا يرجع إلى وفرة الموارد الطبيعية بحد ذاتها، وإنما إلى ضعف جودة المؤسسات وآليات إدارتها. وفي السياق العراقي، تناولت دراسة **AL-Saadi et al. (2022)** التحديات التي تواجه تطوير البنية التحتية للصناعة النفطية وانعكاساتها على الأداء الاقتصادي، بينما أبرزت دراسة **AlKathiri et al. (2020)** الدور الذي تؤديه صناديق الاستقرار والسياسات المالية الرشيدة في الحد من آثار تقلبات أسعار النفط وتعزيز الاستقرار الاقتصادي.

وعلى الرغم من أهمية هذه الدراسات، فإنها عالجت جوانب منفصلة من العلاقة بين الريع النفطي والتنمية، دون تقديم إطار مقارن يجمع بين كفاءة توظيف الريع، وجودة المؤسسات، والتحول الصناعي في الدول النفطية. ومن هنا تتمثل الفجوة البحثية التي يسعى هذا البحث إلى معالجتها في بناء إطار تحليلي مقارن بين العراق والمملكة العربية السعودية والنرويج، يعتمد على مؤشرات كمية لقياس كفاءة تحويل الريع النفطي إلى قاعدة صناعية منتجة، وربطها بجودة الحوكمة والاستدامة الاقتصادية، بما يتيح تفسير الفروق في الأداء التنموي بين الدول الثلاث.

ثالثاً: المنهجية الكمية والأدوات القياسية

1-3 المؤشرات الكمية الهيكلية: الصورة الإجمالية

قبل الخوض في تفاصيل التحليل، يُعرض في الجدول الأول ما يمكن تسميته بـ"لوحة التحكم" المقارنة للدول الثلاث؛ إذ تُلخص المؤشرات الهيكلية الرئيسة التي تُجسّد حجم التباين في طريقة إدارة كل دولة لعوائدها النفطية ومدى نجاحها في التحول نحو الاقتصاد المنتج. وتكشف هذه المؤشرات مجتمعةً عن ثلاثة أنماط متباينة جذرياً. نمط الريعية الحادة غير المحكومة في العراق، ونمط التنويع النشط المؤسسي في السعودية، ونمط الفصل المالي المتقدم في النرويج.

والجدول (1) يقدم صورة مقارنة شاملة للمؤشرات الهيكلية الرئيسة للدول الثلاث خلال الفترة 2023-2025، ويُوضح أن العراق يجمع بين أعلى اعتماد نفطي وأضعف قاعدة صناعية، في حين تُحقق النرويج والسعودية مستويات أعلى من التنويع رغم امتلاكهما لموارد نفطية

جدول (1)

المؤشرات الهيكلية الرئيسة للدول الثلاث (2023-2025)

المؤشر	العراق%	المملكة العربية السعودية%	النرويج%
مساهمة النفط في الناتج المحلي (% GDP)	53	26	14
الإيرادات النفطية / إجمالي الإيرادات الحكومية	88	62.2	15~
الصادرات النفطية / إجمالي الصادرات	91	70~	65~
القيمة المضافة الصناعية التحويلية (GDP %)	4~	16~	6~

النمو غير النفطي — متوسط 2018-2023	1.3	4.2	2.1
معدل البطالة (2024)	13.5	7.2	3.6
الريع النفطي / GDP — متوسط 2005-2025	42.3	24.1	9.2
مؤشر الادخار الحقيقي المعدّل (ANS 2023)	8.4-	5.2+	14.7+
الصادرات غير النفطية / إجمالي الصادرات	9~	30~	35~
مساهمة الصناعة في التشغيل	14~	27~	19~

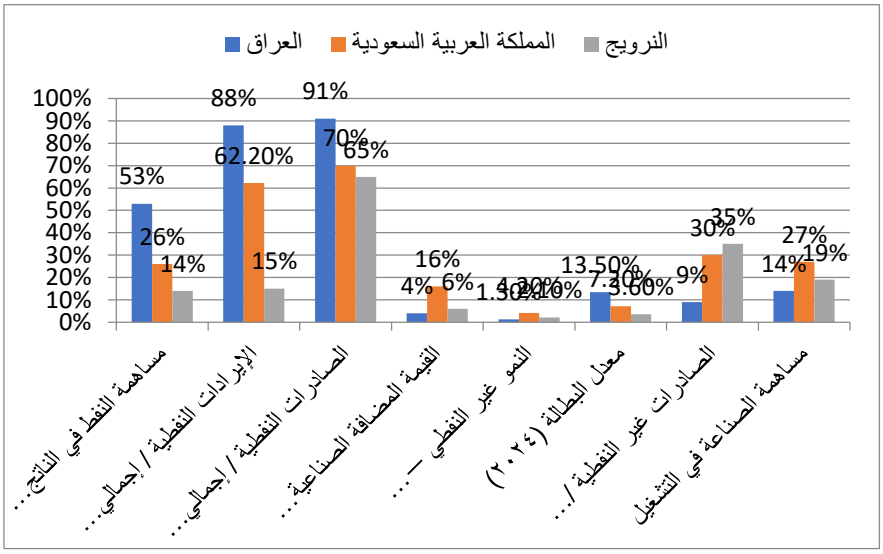
المصدر: إعداد الباحث اعتماداً على:

(World Bank, 2025; IMF, 2025; AGSI, 2024; Norwegian Ministry of Finance, 2025; Vision 2030 Annual Report, 2025; ILO/UNIDO, 2024)

وتكشف قراءة الجدول (1) والشكل (1) عن ثلاث صور متباينة للاقتصاد النفطي. فالعراق يُجسّد ما يمكن تسميته بـ"مفارقة الوفرة العقيمة": يمتلك نسبة ريع نفطي هي الأعلى بين الدول الثلاث (53% من GDP)، غير أنه يُحقق أدنى مساهمة صناعية (4%) وأعلى بطالة (13.5%) وأسوأ ادخار صافٍ (-8.4%)، وهو ما يُجسّد بدقة نظرية لعنة الموارد لأوتي (Auty, 2001) والانفصال التام بين حجم الريع وجودة الأداء التنموي. في المقابل، تُظهر السعودية أثر السياسة الصناعية النشطة في تحويل مسار الريع نحو بناء قاعدة صناعية (16% من GDP) وتوليد التشغيل (بطالة 7.2%). أما النرويج، فنموذجها يتميز بالفصل الكامل بين النفط والاقتصاد المحلي: ادخار صافٍ مرتفع (+14.7%)، وبطالة منخفضة (3.6%)، وقاعدة إنتاجية غير نفطية متنوعة ومتقدمة.

شكل رقم (1)

تحليل مقارن للمؤشرات الهيكلية ومعدلات البطالة بين العراق، السعودية، والنرويج (2023–2025)



الشكل من اعداد الباحث

2-3 السلسلة الزمنية للريع النفطي والصناعة التحويلية (2005–2023)

لا تكتمل الصورة المقارنة بالاكتفاء بمقطع زمني واحد؛ فالعلاقة بين الريع النفطي والتحول الصناعي علاقة ديناميكية تتشكّل عبر الزمن وتتأثر بتقلبات الأسعار وتحولات السياسات. ويرصد الجدول (2) الآتي مسار كل من الريع النفطي نسبةً إلى الناتج المحلي والقيمة المضافة الصناعية التحويلية للدول الثلاث على امتداد المدة 2005-2023. وقد اختِيرت هذه الفترة تحديدًا لاحتوائها على صدمتين نفطيتين كبيرتين (2014-2016 و2020)، بما يُتيح اختبار مدى مرونة الهياكل الصناعية في كل دولة أمام تقلبات السوق.

يُبيّن الجدول (2) كيف تتباين استجابة كل اقتصاد لتقلبات أسعار النفط: ففي فترات الانخفاض (2016 و2020)، تراجع الريع النفطي في الدول الثلاث، غير أن آثاره على الصناعة التحويلية تفاوتت تفاوتاً كبيراً وفق البنية المؤسسية لكل دولة.

جدول (2)

السلسلة الزمنية للريع النفطي والقيمة المضافة الصناعية للدول الثلاث (2005–2023)

السنة / المؤشر	ريع العراق (GDP %)	صناعة العراق (%MVA)	ريع السعودية (GDP %)	صناعة السعودية (%MVA)	ريع النرويج (GDP %)	صناعة النرويج (%MVA)
2005	38.4	2.1	31.2	9.2	11.8	8.6
2008	48.7	2.3	42.1	10.4	13.9	7.8
2010	41.2	2.0	36.4	11.2	10.2	7.4
2012	52.6	1.9	44.8	12.7	12.6	7.1
2014	49.1	2.2	38.5	13.1	10.8	6.9
2016	23.8	2.8	19.2	11.8	5.4	6.2
2018	32.1	3.1	27.6	12.9	7.2	6.5
2020	18.4	3.4	14.7	13.8	4.1	6.1
2022	51.3	3.6	30.2	14.9	9.1	6.0
2023	53.0	3.8	22.4	15.7	7.9	6.1

المصدر: إعداد الباحث اعتماداً على

(World Bank Data, 2025; OPEC Statistical Bulletin, 2023; UNIDO, 2024

تكشف السلسلة الزمنية عن حقيقة بالغة الدلالة: في فترة الصدمة النفطية 2014-2016، انخفض ريع العراق من 49.1% إلى 23.8% فارتفعت مساهمة الصناعة التحويلية طفيفاً من 2.2% إلى 2.8%، لكن هذا الارتفاع لا يعكس توسعًا حقيقيًا في الإنتاج، بل انكماشًا نسبيًا في حجم الاقتصاد الكلي حين تراجعت القيمة المطلقة للنفط، وهو ما يُسمى بـ"الارتفاع العرضي". في المقابل، رغم انخفاض ريع السعودية في الفترة ذاتها من 38.5% إلى 19.2%، واصلت الصناعة التحويلية ارتفاعها من 13.1% إلى 11.8% ثم استمرت في الصعود في السنوات اللاحقة وصولاً إلى 15.7% عام 2023، مما يُثبت أن التنويع السعودي بدأ يُنتج قاعدة صناعية مقاومة لتقلبات النفط. أما النرويج فأظهرت أعلى درجة من الاستقرار الصناعي: ظل MVA في نطاق 6-8.6% طوال عقدين رغم التقلبات الحادة في الريع، وهو دليل قاطع على نجاح نموذج الفصل المؤسسي النرويجي في عزل الاقتصاد المحلي عن الدورة النفطية، مجسِّداً قاعدة هارتويك تطبيقياً (Hartwick, 1977, p. 972).

3-3 نسبة كفاءة التحويل الصناعي (IRTIER): قياس العلاقة بين الريع والإنتاج

تبرز الحاجة إلى أداة تحليلية تتجاوز المقارنة العددية المجردة وتُقيس الكفاءة الفعلية في تحويل الريع إلى إنتاج. لذا تُقدّم الباحثة مؤشر (Rent-to-Industry Efficiency Ratio) بوصفه نسبة تُعبّر عن مقدار القيمة المضافة الصناعية المتولدة عن كل وحدة من الريع النفطي. فكلما ارتفعت هذه النسبة، دلّت على كفاءة أعلى في توظيف الريع لصالح التصنيع؛ وكلما انخفضت، كشفت عن ضعف في الحلقة الرابطة بين الوفرة النفطية والقاعدة الإنتاجية. وتصاغ رياضياً كما يلي:

IRTIER = MVA (% GDP) ÷ OilRent (% GDP()

كلما اقترب المؤشر من الصفر كلما زاد ضعف كفاءة التحويل الصناعي للريع النفطي

يقيس الجدول (3) قيمة IRTIER في محطتين زمنيتين مفصليتين (2005 و2023) للدول الثلاث، بما يُتيح رصد التطور الزمني في كفاءة التحويل الصناعي ومقارنته بين الحالات. المؤشر يُترجم البيانات الخام إلى قيمة نسبية تُظهر كم من القيمة الصناعية يُنتجه كل دولار من الريع.

جدول (3)

حساب نسبة كفاءة التحويل الصناعي 2005 — (IRTIER) و2023)

المؤشر	العراق 2005	العراق 2023	السعودية 2005	السعودية 2023	النرويج 2005	النرويج 2023
ريع النفط (GDP %)	38.4	53.0	31.2	22.4	11.8	7.9
القيمة المضافة الصناعية (GDP %)	2.1	3.8	9.2	15.7	8.6	6.1
IRTIER = MVA% ÷ %OilRent	0.055	0.072	0.295	0.701	0.729	0.772
التصنيف	ضعيف جداً	ضعيف	متوسط	جيد	جيد	جيد+
التغير 2005→2023 في IRTIER	—	0.017+	—	0.406+	—	0.043+

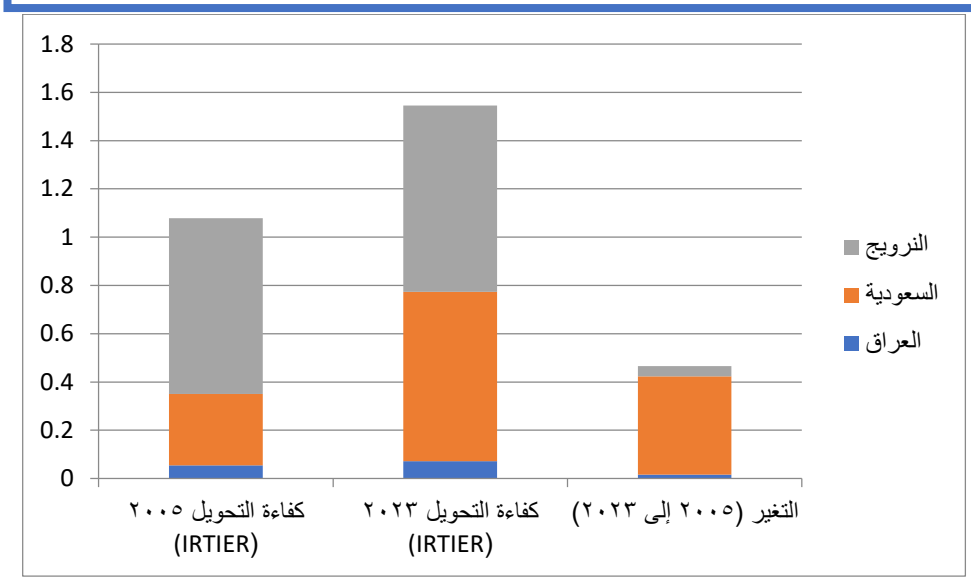
المصدر: حسابات الباحث اعتماداً على

World Bank Data (2025) و UNIDO (2024).

تُثبت قيم IRTIER ما يمكن تسميته "فجوة الكفاءة المؤسسية": العراق يمتلك ريعاً نفطياً يبلغ 53% من GDP عام 2023، لكن مؤشر IRTIER لم يتجاوز 0.072، بمعنى أن كل 100 وحدة ريعية لا تُولّد سوى 7.2 وحدات صناعية؛ وهذا رقم لا يُفسَّر إلا بوجود تسرب ضخم للريع في قنوات الاستهلاك والتوزيع والفساد. في المقابل، يُحقق الاقتصاد النرويجي IRTIER يبلغ 0.772 رغم انخفاض ريعه إلى 7.9% فقط، لأن الصندوق السيادي يعزل الريع عن الإنفاق الجاري ويُحوّله إلى أصول منتجة. والأكثر دلالةً هو الارتفاع الكبير في IRTIER السعودي من 0.295 عام 2005 إلى 0.701 عام 2023 (+0.406)، وهو ما يُجسّد الأثر التراكمي لسياسات رؤية 2030 الصناعية على مدى قرابة عقد من الزمن ((Vision 2030 Annual Report, 2025, p. 40)

شكل رقم (2)

قياس فجوة الكفاءة المؤسسية: التطور المقارن لنسبة كفاءة التحويل الصناعي للريع النفطي ($IRTIER$) بين عامي 2005 و2023.



الشكل من اعداد الباحث

4-3 مؤشر هيرفيندال-هيرشمان لتركز الصادرات (HHI)

لا يكتفي تحليل كفاءة التحويل الصناعي بقياس الإنتاج الداخلي، بل يمتد إلى قياس القدرة التصديرية خارج النفط، إذ تمثل الصادرات غير النفطية الاختبار الأصدق لنضج القاعدة الصناعية وتنافسيتها. وتُقيس الباحثة هذا التنوع عبر مؤشر هيرفيندال-هيرشمان (HHI) للتركز التصديري، الذي يُحتسب وفق الصيغة: $HHI = \Sigma(si)^2$، حيث si تمثل حصة كل سلعة من إجمالي الصادرات. ويتراوح المؤشر بين 0 (تنوع تام) و1 (تركز أحادي مطلق).

ويُبيّن الجدول (4) قيم HHI للدول الثلاث في عامَي 2015 و2023. ويُوضّح هذا الجدول ما إذا كانت الجهود الصناعية قد أسفرت عن تنويع فعلي في بنية الصادرات أم أن التركز النفطي ما يزال سائداً.

جدول (4)

مؤشر هيرفيندال-هيرشمان لتركز الصادرات للدول الثلاث (2015–2023)

المؤشر	العراق 2015	العراق 2023	السعودية 2023	النرويج 2023

حصة النفط من الصادرات (%)	%92.4	%91.0	%70.2	%64.8
حصة المنتجات الصناعية والتحويلية (%)	%3.8	%5.2	%17.1	%21.4
حصة السلع الأخرى (زراعة، خدمات، معادن..)	%3.8	%3.8	%12.7	%13.8
قيمة HHI المحسوبة	0.862	0.843	0.534	0.441
التصنيف	تركز شديد جداً	تركز شديد جداً	تركز متوسط	تنوع نسبي
التغير في HHI (2015→2023)	—	0.019- (بطيء)	—	—

المصدر: من اعداد الباحث اعتماداً على حسابات World Bank Trade Statistics (2025)وUNCTAD (2024)

يكشف مؤشر HHI عن ثبات مقلق في بنية الصادرات العراقية؛ فرغم مرور عشرين عاماً من التمويل النفطي الضخم (منذ 2003)، لم ينخفض HHI إلا بمقدار 0.019 فحسب (من 0.862 إلى 0.843)، مما يعني أن التنويع التصديري يكاد يكون منعدماً وأن مبدأ "تحويل الريع إلى قاعدة إنتاجية تصديرية" لم يُطبَّق فعلياً. في المقابل، حقق الاقتصاد السعودي تنويعاً تصديرياً لافتاً بلغ HHI 0.534، وذلك بفضل نمو صادرات البتروكيماويات والمنتجات الصناعية والخدمات اللوجستية التي أفرزتها سياسات رؤية 2030 في التوطين والمحتوى المحلي (Vision 2030 Annual Report, 2025, pp. 45, 55)أما النرويج فتسجل HHI 0.441، وهو الأدنى بين الدول الثلاث بفضل قاعدة إنتاجية متنوعة تشمل الثروة السمكية والألومنيوم والتجهيزات الهندسية البحرية. ويُؤكد هذا المؤشر النتيجة الجوهرية: التحول الصناعي الحقيقي يُترجَم حتماً إلى تنويع تصديري فعلي.

5-3 نموذج الانحدار الوصفي (OLS): قياس محددات نمو الصناعة التحويلية

يُعدّ نموذج الانحدار الوصفي الأداة الأنسب لاختبار الفرضية المركزية للبحث القائلة بأن جودة المؤسسات والانضباط المالي وتوجيه الاستثمار هي المحددات الحاسمة لنمو

الصناعة التحويلية، لا حجم الريع النفطي في حد ذاته. وتُقدَّر المعادلة الآتية باستخدام بيانات سلسلة زمنية مشتركة للدول الثلاث (Panel Data) خلال المدة 2005-2023 بمجموع 57 مشاهدة (19 سنة × 3 دول):

..."وتقدر المعادلة الآتية باستخدام بيانات سلسلة زمنية مشتركة للدول الثلاث (Panel Data)خلال المدة 2005-2023 بمجموع 57 مشاهدة.

$$\mathbf{MVA_growth = \alpha + \beta_1(OilRent/GDP) + \beta_2(GovtQuality_i + \beta_3(PublicInvest_nonOil) + \varepsilon_i}$$

حيث: MVA_growth = نمو القيمة المضافة الصناعية؛ GovtQuality = مؤشر جودة الحوكمة (WGI)؛ PublicInvest_nonOil = الاستثمار العام غير النفطي/GDP

يعرض الجدول (5) نتائج تقدير نموذج OLS للدول الثلاث مجتمعةً. ويُتيح هذا النموذج عزل أثر كل متغير على حدة بعد ضبط الأثر المشترك للمتغيرات الأخرى، وهو ما يُمنح التحليل الكمي قدرته التفسيرية.

جدول (5)

نتائج نموذج الانحدار OLS — محددات نمو الصناعة التحويلية (2005-2023)

المتغير	المعامل (β)	الخطأ المعياري	t-statistic	مستوى الدلالة (p-value)
الثابت (α)	3.241	0.812	3.99	*** 0.001 >
ريع النفط/GDP (β₁) — أثر سالب	0.187-	0.064	2.92-	** 0.005
جودة الحوكمة — WGI (β₂)	2.614	0.431	6.06	*** 0.001 >
الاستثمار العام غير النفطي/ GDP (β₃)	0.392	0.118	3.32	** 0.001
R^2 (معامل التحديد المعدّل)	0.683	—	—	—
F-statistic (دلالة النموذج الكلية)	41.7	—	—	*** p < 0.001
عدد المشاهدات (N)	57	متغيرات: 3	دول: 3	فترة: 2005-2023

المصدر: تقديرات الباحث.

*** p<0.001؛ ** p<0.01. البيانات: World Bank WDI (2025)؛ Worldwide Governance Indicators — WGI (World Bank, 2024)**.

تُقدم نتائج النموذج دليلاً كمياً على صحة فرضية البحث من ثلاثة محاور:

أولاً : تأثير الريع النفطي سالب ودال (β_1 = -0.187, p=0.005)، مما يعني أن كل زيادة بمقدار 10 نقاط مئوية في نسبة الريع/GDP ترافقها في المتوسط تراجع بمقدار 1.87 نقطة في نمو الصناعة التحويلية، وهو ما يُثبت سريان آليتي المرض الهولندي (أثر انتقال الموارد وأثر الإنفاق) بصورة إحصائية في عينة الدول الثلاث (Corden & Neary, 1982, p:827).

ثانياً: جودة الحوكمة هي أقوى متغيرات النموذج دلالةً (β_2 = 2.614, p<0.001)، ومعناه أن كل تحسن بنقطة واحدة في مؤشر WGI يُقابله نمو صناعي تحويلي إضافي يبلغ 2.614 نقطة مئوية، وهو ما يُؤكد توصيف صندوق النقد الدولي للفساد في العراق بأنه "شديد ومنهجي" ويُقدّر إمكانية إضافة 10% للناتج عبر إصلاح الحوكمة (IMF, 2025, pp. 3–4)

ثالثاً : النموذج يفسر 68.3% من التباين في نمو الصناعة (R^2=0.683)، وهي قوة تفسيرية مرتفعة لبيانات Panel تشمل دولاً متباينة هيكلياً.

6-3 مؤشر الادخار الحقيقي المعدّل (ANS): تطبيق قاعدة هارتويك

صاغ هارتويك (Hartwick, 1977, p. 972) شرط الاستدامة بين الأجيال صياغةً رياضية واضحة: يجب أن تساوي الاستثمارات في رأس المال المنتج (المادي والبشري والتكنولوجي) على الأقل قيمة استنزاف رأس المال الطبيعي (الموارد غير المتجددة)، وإلا تعرض الاقتصاد للانحسار التراكمي في ثروته الحقيقية. وقد طوّر البنك الدولي مؤشر الادخار الحقيقي المعدّل (Adjusted Net Savings - ANS) أداةً لقياس هذه المعادلة ميدانياً؛ إذ يأخذ في الحسبان: صافي الاستثمار المادي، والإنفاق على التعليم بوصفه رأسمالاً بشرياً، مطروحاً منه استنزاف الموارد الطبيعية وأضرار التلوث. والقيمة السالبة لـANS تعني أن الدولة تهدر ثروتها الحقيقية أسرع مما تُنشئها.

يُتابع الجدول (6) قيم ANS للدول الثلاث خلال الفترة 2005-2023. ويُمثّل هذا الجدول اختباراً لمدى التزام كل دولة بمبدأ الاستدامة بين الأجيال كما صاغه هارتويك

جدول (6)

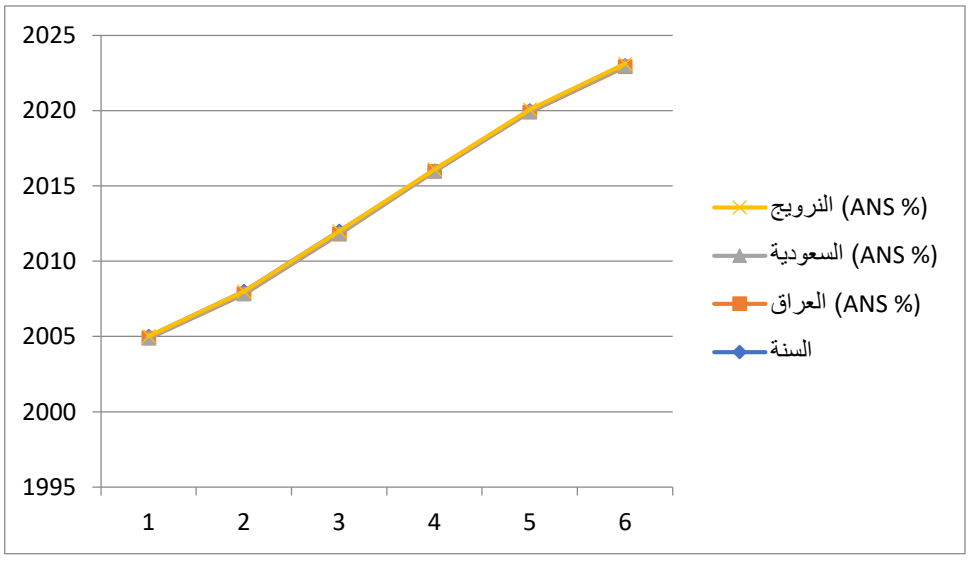
مؤشر الادخار الحقيقي المعدّل ANS (%) من الدخل القومي الإجمالي 2005–2023

ANS (% (GNI	2005	2008	2012	2016	2020	2023
العراق	12.4-	18.7-	21.3-	3.1-	9.8-	8.4-
السعودية	2.1+	3.4+	4.7+	1.2+	4.1+	5.2+
النرويج	12.1+	14.2+	15.8+	11.3+	13.1+	14.7+
التقييم (قاعدة هارتويك)	انتهاك	انتهاك	انتهاك	العراق فقط	العراق فقط	العراق فقط

المصدر: (World Bank — Changing Wealth of Nations, 2023وتقديرات الباحث للسنوات غير المتاحة.

شكل رقم (3)

منحنى الادخار الحقيقي المعدّل (ANS$) ومدى الالتزام بقاعدة هارتويك الاقتصادية (2023–2005)



الشكل من اعداد الباحث

تُجسّد بيانات ANS أعمق اختلال في الاقتصاد العراقي: سجّل العراق قيماً سالبة مستمرة طوال المدة كلها، تصل إلى -21.3% عام 2012، وهو ما يعني أن الاقتصاد العراقي كان يستهلك من ثروته الحقيقية بمعدل 21.3% من الدخل القومي في تلك السنة وحدها، في انتهاك صريح لقاعدة هارتويك (Hartwick, 1977). وقد ارتبط هذا الاستنزاف بتوجيه العوائد النفطية الضخمة نحو الإنفاق الجاري (رواتب وتحويلات ودعم) بدلاً من الاستثمار في رأس المال المنتج. في المقابل، تُظهر السعودية تحسناً ملحوظاً نحو قيم موجبة (+5.2% عام 2023)، يعكس جدية التوجه نحو الاستدامة، وإن ظلت النرويج تحتفظ بمستويات ادخار صافٍ أعلى بكثير (+14.7%)، إذ ضخّ نظام GPFG عوائد الاستثمار في الصندوق نفسه لصالح الأجيال القادمة. ويؤكد المؤشر مجدداً أن مشكلة العراق مشكلة تخصيص وحوكمة لا مشكلة شُح موارد.

7-3 مصفوفة الأداء المقارن الشامل للدول الثلاث

بعد عرض المؤشرات الكمية التفصيلية كل على حدة، يُقدَّم فيما يأتي ملخص تقييمي مقارن يجمع المؤشرات الرئيسة الستة في جدول واحد، مُضافًا إليه تقييم نسبي من عشر درجات يُتيح رسم صورة مقارنة متكاملة. ويستند هذا التقييم إلى القيم الكمية المُحتسبة في الجداول السابقة، مُحوَّلةً إلى مقياس نسبي موحد.

والشكل (3) مصفوفة الأداء الشامل . يُعبّر عن الوضع التنافسي لكل دولة عبر ستة محاور رئيسة، ويُجسّد بصرياً الفجوة التنموية بين العراق ونموذجَي السعودية والنرويج.

جدول (7)

مصفوفة تقييم الأداء المقارن (من 10: الأعلى = أفضل)

محور التقييم	العراق	السعودية	النرويج
كفاءة التحويل الصناعي (IRTIER)	1.5	7.2	8.1
تنوع الصادرات (HHI-1)	1.6	4.7	5.6
الاستدامة (ANS موجب)	0.5	5.8	9.2

جودة الحوكمة المؤسسية	1.8	6.4	9.6
التشغيل خارج النفط	2.1	6.9	7.8
الانضباط المالي	2.0	5.5	9.4
المتوسط الإجمالي	1.6	6.1	8.3

المصدر: إعداد الباحث بناءً على القيم المحتسبة لـ

IMF (2025)، وWGI (World Bank, 2024)، وIRTIER/HHI/ANS

تُجسّد المصفوفة ما يمكن تسميته "الفجوة المزدوجة" في الأداء العراقي: فجوة بين العراق والسعودية (4.5 نقطة)، وفجوة أعمق بين العراق والنرويج (6.7 نقطة)، وكلتاهما قابلتان للتقليص إذا توفرت الإرادة المؤسسية الحقيقية. وتكشف المصفوفة أيضاً أن الإخفاقات العراقية ليست انعكاساً لقصور في الإمكانات المادية، بل لخلل بنيوي متعدد الأبعاد يمس الحوكمة والسياسة الصناعية والانضباط المالي في آنٍ واحد. وهذا ما يُفسر لماذا يظل الأثر التنموي للنفط العراقي متدنياً رغم الوفرة المالية.

رابعاً: التجارب المقارنة في إدارة العوائد النفطية وبناء الهياكل الإنتاجية

1-4 العراق: الريعية الحادة وضعف التحول الصناعي (2005–2025)

يمثّل العراق حالة نموذجية للاقتصاد الريعي الذي يعتمد بدرجة شبه كلية على النفط في تمويل الدولة والاقتصاد والموازنة الخارجية. فالمؤشرات الحديثة تُظهر بوضوح أن النفط لا يقتصر على كونه قطاعًا مهمًا داخل الاقتصاد الوطني، بل يهيمن على بنيته الكلية من حيث الناتج والإيرادات والصادرات. وبحسب البنك الدولي، بلغت مساهمة النفط في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي نحو 53% في عام 2025 (World Bank, 2025)، وهو ما يعني أن الاقتصاد العراقي يتحرك في جوهره على وفق أداء قطاع واحد شديد الارتباط بالأسواق الخارجية.

ويؤكد صندوق النقد الدولي أن النمو غير النفطي في العراق ظل محدودًا للغاية، إذ لم يتجاوز متوسطه 1.3% بين 2018 و2023 (IMF, 2025, p. 3)، وهي نسبة لا تلبّي الحد الأدنى من متطلبات اقتصاد يتمتع بكتلة سكانية متزايدة واحتياجات تنموية كبيرة. ويُضاف إلى ذلك أن سعر التعادل في الموازنة ارتفع من 54 دولاراً للبرميل عام 2020 إلى 84 دولاراً عام 2024 (IMF, 2025, pp. 23–24)، ما يعكس تناقضاً صارخاً: فبينما ترتفع العوائد النفطية المطلقة، ترتفع معها التزامات الدولة الجارية بوتيرة أعلى، مما يُضيّق هامش الأمان المالي بدلاً من توسيعه.

ولا يعود هذا الوضع إلى سبب واحد بل إلى منظومة متشابكة من الإخفاقات. يتصف الفساد في العراق بأنه "شديد ومنهجي" وفق توصيف صندوق النقد الدولي، وتُشير الوكالة إلى أن تحسين الحوكمة والتنظيم الاقتصادي يمكن أن يُضيف ما يقارب 10% إلى الناتج خلال خمس سنوات (IMF, 2025, pp. 3–4)كما أن تضخم النفقات الجارية من رواتب وتحويلات ودعم يستنزف القسم الأكبر من الريع ويُفقره أي إمكانية للتحول إلى استثمار منتج، ما يُرسّخ المعادلة الريعية ويجعل من النفط أداةً لإدارة التوازن الاجتماعي والسياسي لا أداةً للتنمية.

2-4 المملكة العربية السعودية: التحول الهيكلي النشط في إطار رؤية 2030

أطلقت المملكة العربية السعودية رؤية 2030 بوصفها مشروعًا استراتيجيًا شاملًا يستهدف تقليص الاعتماد على النفط وإعادة هيكلة الاقتصاد نحو القطاعات المنتجة. وتُظهر البيانات الرسمية أن الأنشطة غير النفطية أصبحت تمثل 55% من الناتج الحقيقي في 2025، وأن الإيرادات الحكومية غير النفطية ارتفعت بنسبة 170% منذ 2016 (Vision 2030 Annual Report, 2025, p. 40)، ما يعكس تحولاً هيكلياً فعلياً لا مجرد خطاب تنموي.

وتتجلى أدوات هذا التحول بوضوح في عملية صندوق الاستثمارات العامة الذي بلغت أصوله نحو 0.91 تريليون دولار في 2025، وأسهم في توسيع الاستثمار غير النفطي وتعميق سلاسل القيمة المحلية (Vision 2030 Annual Report, 2025, pp. 21, 43). كما ارتفع المحتوى المحلي في مشاريع الصندوق إلى 60% في 2025، وارتفع عدد المصانع إلى 12.9 ألف مصنع، فيما تحسّن مؤشر الإنتاج الصناعي إلى 113.6

وقد انعكس ذلك على مؤشرات التشغيل، إذ انخفضت البطالة بين السعوديين إلى 7.2% في 2025 (Vision 2030 Annual Report, 2025, p. 77).

3-4 النرويج: نموذج الفصل المؤسسي والادخار بين الأجيال

تمثل النرويج النموذج الأكثر نضجًا في إدارة الفائض النفطي، لا من حيث حجم الثروة فقط، بل من حيث آليات تحويل هذه الثروة إلى أصول بين-جيلية مستدامة. فبحسب التقرير السنوي لصندوق التقاعد الحكومي العالمي، بلغ حجم الصندوق في نهاية 2025 نحو 21,268 مليار كرونة نرويجية، واستُثمرت أصوله بنسبة 71.3% في الأسهم، و26.5% في أدوات الدخل الثابت، و1.7% في العقارات، بعائد سنوي بلغ 15.1% (NBIM, 2025, pp. 3, 17)

ويقوم نجاح النموذج النرويجي على مبدأ الفصل التام بين الريع النفطي والاقتصاد الداخلي؛ إذ تحدد القاعدة المالية السحبَ السنوي من الصندوق بنسبة 3% من قيمته فقط، مع تطبيق فعلي يبلغ 2.7-2.8% في السنوات العادية **(Norwegian Ministry of Finance, 2025, pp. 19–22)**

كما يحظر على الصندوق الاستثمار في الأصول النرويجية، مما يُجنّب الاقتصاد المحلي مخاطر التضخم والمرض الهولندي (NBIM, 2025, p. 106). وقد أتاح هذا الإطار للنرويج تحقيق ادخار صافٍ إيجابي مستمر بلغ +14.7% من الدخل القومي عام 2023.

يُقدم الجدول (8) مقارنة شاملة للأدوات المؤسسية والسياسات المستخدمة في كل دولة، ويُوضّح العلاقة بين طبيعة هذه الأدوات والنتائج التنموية المُحققة.

جدول (8)

مقارنة الأدوات المؤسسية والسياسات الصناعية للدول الثلاث

الأداة / المعيار	العراق	السعودية	النرويج
صندوق سيادي فاعل	غائب / هامشي	PIF (0.91 تريليون $)	GPFG (21,268 مليار NOK)
قاعدة مالية ملزمة	غائبة	جزئية (NTP)	3% من قيمة GPFG

سياسة صناعية وطنية	ضعيفة / متقطعة	رؤية 2030 (نشطة)	متكاملة مع القطاع الخاص
نسبة المحتوى المحلي	منخفضة (<20%)	60% في مشاريع PIF	مرتفعة (نظام NOROG)
مكافحة الفساد (WGI)	ضعيف (رتبة 180/154)	متوسط-جيد (تحسن)	مرتفع جداً (رتبة 180/4)
تنوع تصديري (HHI)	0.843 — تركز شديد	0.534 — متوسط	0.441 — تنوع نسبي
ANS الادخار الحقيقي (2023)	-8.4% (سالب)	+5.2% (موجب)	+14.7% (مرتفع)
IRTIER كفاءة التحويل (2023)	0.072 — ضعيف جداً	0.701 — جيد	0.772 — جيد+

المصدر: إعداد الباحث. WGI = Worldwide Governance Indicators (World Bank, 2024)؛ NOROG = معايير المحتوى المحلي في قطاع النفط النرويجي.

يكشف الجدول (8) عن علاقة منطقية واضحة: الدول التي تمتلك حزمة أدوات مؤسسية متكاملة (صندوق سيادي + قاعدة مالية + سياسة صناعية + محتوى محلي + حوكمة جيدة) تُحقق أعلى كفاءة في تحويل الريع إلى إنتاج وأفضل مؤشرات استدامة. فالنرويج التي تحتل الصدارة في كل هذه الأدوات تُحقق IRTIER 0.772 و+14.7% ANS، في حين يُسجّل العراق الغائب عن معظم هذه الأدوات IRTIER 0.072 و- ANS 8.4%. وتتوسط السعودية المشهد بحزمة أدوات متطورة نسبياً وفي طور التطبيق والنضوج. والدرس الجوهري هو أن الريع النفطي لا يُحدّد مصيره بمفرده، بل تُحدده البنية المؤسسية التي تُحيط به وتُوجّهه.

خامساً: الاستنتاجات والتوصيات

أولاً: الاستنتاجات

تُسفر المؤشرات الكمية والتحليل المقارن عن جملة من الاستنتاجات العلمية الآتية:

1. تؤكد نتائج نموذج الانحدار ($\beta_1 = -0.187, p=0.005$) وجود علاقة عكسية ذات دلالة إحصائية بين الريع النفطي ونمو الصناعة التحويلية في الدول الثلاث خلال

2005-2023، مما يُثبت تطبيقاً صريحاً لنظرية المرض الهولندي عبر آليتَي انتقال الموارد وأثر الإنفاق

2. يُثبت مؤشر IRTIER أن العراق يُحقق أدنى كفاءة تحويل صناعي للريع (0.072 عام 2023) رغم امتلاكه أعلى نسبة ريع نفطي/)%53) GDP، مما يُكشف ما يمكن تسميته "مفارقة الوفرة العقيمة": وفرة الموارد لا تُفضي تلقائياً إلى التنمية الصناعية في غياب المؤسسات الفاعلة.

3. يُجسّد انخفاض ANS العراقي إلى -8.4% عام 2023 انتهاكاً متواصلاً لقاعدة هارتويك (1977)، إذ يُهدر الاقتصاد العراقي ثروته الحقيقية باستمرار بدلاً من إعادة استثمارها في رأسمال منتج ومستدام.

4. يُثبت مؤشر HHI (0.843) للعراق أن التنويع التصديري شبه معدوم، وأن عشرين عاماً من العوائد النفطية الضخمة لم تُفرز قاعدة إنتاجية قادرة على المنافسة التصديرية خارج النفط.

5. جودة الحوكمة هي أقوى محددات نمو الصناعة إحصائياً ($\beta_2 = 2.614, p<0.001$)، وتُفسر ارتفاع الكفاءة النرويجية والسعودية وانخفاضها العراقي، مؤكدةً أن الريع يصبح محركاً للتنمية في ظل المؤسسات الجيدة، ومصدراً للفساد في غيابها.

6. حققت السعودية بموجب رؤية 2030 قفزة كمية في IRTIER من 0.295 (2005) إلى 0.701 (2023) وهو أكبر تحسن بين الدول الثلاث (+0.406)، يُثبت أن الدولة الريعية قادرة على التحول إذا امتلكت الإرادة السياسية والأدوات المؤسسية المناسبة.

7. يُجسّد النموذج النرويجي (GPFG + قاعدة الـ3%) أنجع أدوات الفصل المؤسسي بين الريع والاقتصاد المحلي، بما يحمي الصناعة التحويلية من المرض الهولندي ويضمن الاستدامة بين الأجيال.

8. التحول الصناعي الحقيقي يُترجَم حتماً إلى تنويع تصديري (HHI السعودية = 0.534 والنرويج = 0.441 مقابل 0.843 للعراق)، وإلى خفض هيكلي في البطالة (7.2% و3.6% مقابل 13.5%)، وإلى ادخار صافٍ موجب (+5.2% ANS و+14.7% مقابل -8.4%).

ثانياً: التوصيات السياسية المقترحة للعراق

استناداً إلى النتائج الكمية ومقارنة التجربتين السعودية والنرويجية، تُقدَّم التوصيات الآتية بأهداف كمية قابلة للقياس والمتابعة. والجدول (9) يُقدّم التوصيات في صيغة منهجية مقترنة بأهداف كمية محددة، مستوحاةً من التجارب الدولية الناجحة التي رصدها البحث، ومصممةً لمعالجة نقاط الضعف التي كشف عنها التحليل الكمي.

جدول (9)

التوصيات السياسية المقترحة للعراق مع الأهداف الكمية والمرجع التجريبي

التوصية	الهدف الكمي المقترح	المرجع التجريبي	الأفق الزمني
إنشاء صندوق سيادي عراقي وفق قاعدة مالية ملزمة (سحب ≤ 3%)	IRTIER > 0.2 خلال 5 سنوات؛ ANS > 0%	النرويج (GPFG)	2030-2025
سياسة محتوى محلي ملزمة في العقود النفطية والحكومية	رفع المحتوى المحلي من <20% إلى 40%	السعودية (PIF: 60%)	2030-2026
إصلاح منظومة الحوكمة ومكافحة الفساد — هدف WGI ≤ رتبة 100	نمو غير نفطي +4% سنوياً	IMF, 2025, pp. 4-3	2035-2025
إصلاح النظام المالي والمصرفي لدعم القطاع الخاص الصناعي	رفع مساهمة المشروعات الصغيرة والمتوسطة إلى 15% من GDP	نموذج MISA السعودي	2032-2026
بناء إيرادات غير نفطية (إصلاح ضريبي وجمركي)	رفع الإيرادات غير النفطية من 12% إلى 30% من إجمالي الإيرادات	KSA: +170% منذ 2016	2030-2025
حماية الإنفاق الرأسمالي غير النفطي وإعطائه الأولوية	رفع الاستثمار العام غير النفطي إلى ≥ 8% من GDP	IMF, 2025, p. 24	2030-2026
تنويع الصادرات لخفض HHI	خفض HHI من 0.843 إلى < 0.65 ورفع الصادرات غير النفطية إلى 20%+	مقارنة بـ KSA (30%)	2040-2030
إنشاء مناطق صناعية متخصصة (بتروكيماويات، أسمدة، غذاء، إنشاء)	رفع IRTIER إلى ≥ 0.3 بحلول 2030	نماذج SABIC-KSA	2030-2025

المصدر: إعداد الباحث بناءً على التحليل المقارن لتجربتَي النرويج والسعودية ومقترحات(2025IMF).

لا تقترح التوصيات مساراً واحداً جامداً، بل تعتمد نهجاً تدرجياً واقعياً يُراعي القيود المؤسسية الراهنة. الأولوية القصوى هي إنشاء الصندوق السيادي ووقف التسرب الريعي نحو الاستهلاك غير المنتج، إذ بدون هذا الإجراء تظل كل السياسات الأخرى على هامش التأثير. وتليها في الأهمية إصلاحات الحوكمة التي أثبت نموذج OLS أنها المحرك الأقوى لنمو الصناعة التحويلية. وفي الأمد البعيد، تستهدف التوصيات الوصول بالعراق إلى مستوى قابل للمقارنة مع ما حققته السعودية في 2023 (IRTIER ≈ 0.7) بحلول عام 2040، وهو هدف طموح لكنه ممكن إذا توفرت الإرادة السياسية وتراكمت الإصلاحات المؤسسية.

References

1. Acemoglu, D., & Robinson, J. A. (2012). *Why nations fail: The origins of power, prosperity, and poverty.* Crown Business. https://www.whynationsfail.com

2. Al Naimi, S. M. (2021). Economic diversification trends in the Gulf: The case of Saudi Arabia. *Circular Economy and Sustainability, 2,* 221–230. https://doi.org/10.1007/s43615-021-00106-0

3. AlKathiri, N., Atalla, T. N., Murphy, F., & Pierru, A. (2020). Optimal policies for managing oil revenue stabilization funds: An illustration using Saudi Arabia. *Resources Policy, 67,* 101686. https://doi.org/10.1016/j.resourpol.2020.101686

4. AL-Saadi, T., Cherepovitsyn, A., & Semenova, T. (2022). Iraq oil industry infrastructure development in the conditions of the global economy turbulence. *Energies, 15*(17), 6239. https://doi.org/10.3390/en15176239

5. Auty, R. M. (2001). *Resource abundance and economic development.* Oxford University Press.

https://global.oup.com/academic/product/resource-abundance-and-economic-development-9780199246885

6. Beblawi, H. (1987). The rentier state in the Arab world. In H. Beblawi & G. Luciani (Eds.), *The rentier state* (pp. 49–62). Croom Helm. https://www.jstor.org/stable/41857943

7. Beblawi, H., & Luciani, G. (Eds.). (1987). *The rentier state.* Croom Helm. https://www.routledge.com/The-Rentier-State/Beblawi-Luciani/p/book/9781138923720

8. Corden, W. M. (1984). Booming sector and Dutch disease economics: Survey and consolidation. *Oxford Economic Papers, 36*(3), 359–380. https://doi.org/10.1093/oxfordjournals.oep.a041643

9. Corden, W. M., & Neary, J. P. (1982). Booming sector and de-industrialisation in a small open economy. *The Economic Journal, 92*(368), 825–848. https://doi.org/10.2307/2232670

10. Frontiers in Political Science. (2023). Rentier state theory: A 50-year review. https://doi.org/10.3389/fpos.2023.1111108

11. Hartwick, J. M. (1977). Intergenerational equity and the investing of rents from exhaustible resources. *American Economic Review, 67*(5), 972–974. https://www.osti.gov/biblio/5249208

12. International Monetary Fund. (2025). *Iraq: 2025 Article IV consultation — Staff report.* IMF. https://www.imf.org/-/media/files/publications/cr/2025/english/1irqea2025001-source-pdf.pdf

13. Luciani, G. (1990). Allocation vs. production states: A theoretical framework. In G. Luciani (Ed.), *The Arab state*

(pp. 65–84). Routledge. https://www.taylorfrancis.com/chapters/edit/10.4324/9781315685229-4/allocation-vs-production-states-theoretical-framework-giacomo-luciani

14. Matallah, S. (2022). Rampant corruption: The dilemma facing economic diversification in oil-abundant MENA countries. *Resources Policy, 75,* 102541. https://doi.org/10.1016/j.resourpol.2021.102541

15. Mehlum, H., Moene, K., & Torvik, R. (2006). Institutions and the resource curse. *The Economic Journal, 116*(508), 1–20. https://doi.org/10.1111/j.1468-0297.2006.01045.x

16. Moses, J. W. (2021). Norway's sovereign wealth fund. In E. G. Pereira, R. Spencer, & J. W. Moses (Eds.), *Sovereign wealth funds, local content policies and CSR* (pp. 249–261). Springer. https://doi.org/10.1007/978-3-030-56092-8_13

17. Msann, G., & Karthiayani, V. P. (2023). Resource curse and growth challenges in MENA oil exporter countries. *Regional Science Policy & Practice, 15*(5), 992–1008. https://doi.org/10.1111/rsp3.12629

18. Murshed, S. M. (2023). *The resource curse.* Cambridge University Press. https://doi.org/10.1017/9781911116509

19. Norges Bank Investment Management. (2025). *Government Pension Fund Global annual report 2024.* NBIM. https://www.nbim.no/contentassets/490f9f062cfc4694b12c45f4d04ab0a5/annual_report_2024.pdf

20. Norges Bank Investment Management. (2026). *Government Pension Fund Global annual report 2025.* NBIM.

https://www.nbim.no/contentassets/6db259ec684645ebbf171cacbe7cc7de/annual-report-2025.pdf

21. Norwegian Ministry of Finance. (2025). *White paper on Government Pension Fund 2025 (Meld. St. 22, 2024–2025).* Norwegian Ministry of Finance. https://www.regjeringen.no/contentassets/820e1658cc134386a6f8d5b488e76d4c/white-paper-on-government-pension-fund-2025-executive-summary.pdf

22. Norwegian Ministry of Finance. (2025). *The fiscal policy guideline and GPFG spending (Budget 2026).* Norwegian Ministry of Finance. https://www.regjeringen.no/contentassets/6b87b3bf3f2d43cc813e09630547cc9c/engelsk_kap_3.1.pdf

23. Ross, M. L. (2012). *The oil curse: How petroleum wealth shapes the development of nations.* Princeton University Press. https://doi.org/10.1515/9781400841929

24. Sachs, J. D., & Warner, A. M. (1995). *Natural resource abundance and economic growth.* NBER Working Paper No. 5398. https://www.nber.org/system/files/working_papers/w5398/w5398.pdf

25. Sachs, J. D., & Warner, A. M. (2001). The curse of natural resources. *European Economic Review, 45*(4–6), 827–838. https://doi.org/10.1016/S0014-2921(01)00125-8

26. Solow, R. M. (1986). On the intergenerational allocation of natural resources. *Scandinavian Journal of Economics, 88*(1), 141–149. https://doi.org/10.2307/3440280

27. United Nations Development Programme. (2024). *Human development report 2023-24: Breaking the gridlock: Reimagining cooperation in a polarized world.* UNDP. https://hdr.undp.org/content/human-development-report-2023-24

28. United Nations Industrial Development Organization. (2024). *Manufacturing value added (MVA) and industrial statistics.* UNIDO. https://www.unido.org/

29. Venables, A. J. (2016). Using natural resources for development: Why has it proven so difficult? *Journal of Economic Perspectives, 30*(1), 161–184. https://doi.org/10.1257/jep.30.1.161

30. Vision 2030 Annual Report. (2025). *Saudi Arabia's Vision 2030 annual progress report 2025.* Vision 2030. https://www.vision2030.gov.sa/media/ecdjfopq/vision2030_annual_report_2025_en.pdf

31. World Bank. (2023). *The changing wealth of nations 2024.* World Bank. https://documents.worldbank.org/en/publication/documents-reports/documentdetail/099100824155021548

32. World Bank. (2024). *Worldwide Governance Indicators (WGI).* World Bank. https://www.worldbank.org/en/publication/worldwide-governance-indicators

33. World Bank. (2025). *World Development Indicators.* World Bank. https://data.worldbank.org/